مجتمع

نيبال: التغير المناخي فاقم الفيضانات المدمّرة

حذر باحثون أمس من أن التغير المناخي، إلى جانب التوسع المُدني السريع وإزالة الغابات، فاقم الفيضانات المدمّرة التي شهدتها نيبال في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، فضلاً عن تسببه بخطر مستقبلي يتمثل في هطول أمطار «أكثر فتكا». وقضى 240 شخصاً على الأقل في الفيضانات الناجمة عن أمطار موسمية مدمّرة طاولت أحياء بأكملها في العاصمة كاتماندو. وتمكّن علماء من شبكة «وورلد وذر أتريبيوشن» من تحديد صلة واضحة بين هطول الأمطار الغزيرة والاحترار المناخي. (فرانس برس)

العراق: 9 حالات طلاق في الساعة الواحدة

كشفت أرقام رسمية جديدة أصدرها مجلس القضاء الأعلى في العراق، أمس الخميس، ارتفاعاً جديداً في معدّلات الطلاق في عموم البلاد في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي. وبعدما كانت معدّلات الطلاق تتراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف حالة شهرياً، سُجّلت أخيراً ستة آلاف و586 حالة طلاق. ويأتي ذلك وسط مطالبات بتدخّل الدولة لوقف عمليات تزويج القاصرات والزيجات خارج المحكمة، بالإضافة إلى إنشاء مراكز متخصصة في حلّ المشكلات الأسرية. وبحسب الأرقام، فإنّ العراق يشهد يومياً نحو 220 حالة طلاق، بواقع تسع حالات في الساعة الواحدة. (العربي الجديد)

حرب السودان تشرّد 7 ملايين طفل

بعد عام ونصف عام من الحرب المتواصلة في السودان، شُرّد أكثر من سبعة ملايين طفل، بحسب بيانات أخيرة نشرتها المنظمة الدولية للهجرة الدولية. ويمثّل هؤلاء الأطفال 52% من السودانيين الذين هُجّروا، والذين يُقدَّر عددهم بنحو 14 مليون سوداني. وهؤلاء إمّا نزحوا قسراً في داخل البلاد وإمّا عبروا الحدود إلى بلدان مجاورة. من هنا، أكّدت الأمم المتحدة في أكثر من مرّة أنّ السودان يشهد أكبر أزمة نزوح أطفال في العالم. من جهتها، حذّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أنّ الحرب في السودان، التي اندلعت في 15 إبريل/ نيسان 2023، تهدّد مستقبل جيل كامل، إذ إنّ 24 مليون طفل معرّضون لخطر فقدان حقوقهم، من بينها الحقّ في الحياة وكذلك في الحماية وفي التعليم والرعاية الصحية والغذاء والمياه. وقد طالبت لجنة حقوق الطفل التابعة للمفوضية بالحدّ من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في حقّ السودانيين الصغار، وسط الحرب القائمة، ومن بين تلك الانتهاكات تجنيد الأطفال للقتال. ومنذ اندلاع الحرب، قُتل آلاف الأطفال، بحسب تقارير صادرة عن الأمم المتحدة. وأشارت لجنة حقوق الطفل إلى زيادة كبيرة في أعداد السودانيين الصغار الذين تعرّضوا لعنف جنسي، علماً أنّ هذا النوع من العنف يُستخدَم سلاحاً من أسلحة الحرب. إلى جانب الانتهاكات الجسدية والنفسية، يعاني الأطفال في السودان من تدهور أوضاعهم الصحية. وقد أفادت منظمة أطباء بلا حدود بأنّ مئات الأطفال يموتون بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، نتيجة عدم توفير الاحتياجات الصحية الأساسية، ولا سيّما وسط تدمير نظام الرعاية الصحية في البلاد.

(العربي الجديد)

أطفال السودان أبرز ضحايا الحرب المتواصلة منذ عام ونصف عام (فرانس برس)

جدال حول مشروع قانون العمل في الأردن

عمّان ـ **أنور الزيادات**

يُثير مشروع قانون العمل الأردني الجديد الذي أعدّته الحكومة السابقة قبل أن تستقيل الكثير من الجدال حول آثاره على الحماية الاجتماعية في البلاد. وهو سيُرسل إلى مجلس النواب الذي يبدأ دورته العادية في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وترى منظمات حقوقية نسائية أن مشروع القانون خطوة متقدمة نحو ضمان حقوق المرأة، لكن نقابات عمالية ومراكز حقوقية تعتبر أنه يهدد الأمان والاستقرار الوظيفي والحماية الاجتماعية التي يفترض أن تحققها المنظومة القانونية والحقوقية لضمان توفير بيئة عمل لائقة في البلاد.

وتتحدث المنظمات الحقوقية والنقابات العمالية عن أن «التعديلات الجديدة التي طرأت على مشروع قانون العمل تشمل زيادة إجازة الأمومة للعاملات في القطاع الخاص من 10 أسابيع إلى 90 يوماً، ومنع إنهاء خدمات الحامل بغض النظر عن أشهر الحمل، ومنح العامل أو العاملة في القطاع الخاص إجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أيام في حال وفاة قريب له من الدرجة الأولى، لكن في الجهة المقابلة طرأت تعديلات على الفصل التعسفي في العمل، وإنهاء عقد العمل غير محدد المدة. كما لم تراع بعض التعديلات مصالح العمال وحقوقهم وأمانهم الوظيفي، ما يؤثر سلباً على استقرار بيئة الأعمال وتوازن العلاقات في العمل الذي يفاقم ظاهرة البطالة ويهدد الأمان في الوظائف والحماية الاجتماعية التي يجب أن يتمتع بها العمال». ويهدف مشروع القانون، بحسب ما أوضحت الحكومة الأردنية، إلى تمكين وزارة العمل من تنفيذ مهماتها ومسؤولياتها في تنظيم سوق العمل، وتحقيق التوازن بين مصلحة العاملين وأصحاب العمل في القطاع الخاص، والمواءمة بين قانون العمل والتشريعات الوطنية، وبينها قانون الضمان الاجتماعي، ونظام الخدمة المدنية ونظام دور الحضانة في شكل يتوافق مع المعايير الفُضلى والاتفاقات الدولية.

وأخيراً قال وزير العمل الجديد خالد البكار، في لقاء عقده مع رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، إن مشروعي القانونين المعدلين لقانوني العمل والضمان الاجتماعي قيد التحضير، ولا شيء يمنع تلقي ملاحظات تهدف إلى تحسين النصوص. وتصف رئيسة الهيئة الإدارية لجمعية معهد تضامن النساء الأردني (تضامن)، نهى محريز، في حديثها لـ«العربي الجديد»، التعديلات التي يتضمنها قانون العمل الجديد بأنها «إيجابية وتصب في صالح المرأة الأردنية، وتوفر حماية لها، وتضمن استمرارها في سوق العمل خاصة بالنسبة إلى الأمهات الجدد ما يتيح لهنّ الوقت الكافي لرعاية أطفالهن بعيداً عن ضغوط العمل. ويحسّن ذلك صحتهن النفسية ويمنحهن فترة تعافٍ أكبر بعد الولادة، ويسمح بتعزيز صحة الأم والطفل معاً، وضمان الاستقرار الأسري». تضيف: «نرحب أيضاً بالتعديلات التي تزيد المشاركة الاقتصادية للنساء ومعدلات الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع الخاص، من بينها رفع إجازة الأمومة إلى 90 يوماً، وتوحيدها بين القطاعين العام والخاص. والتعديلات الخاصة بالمرأة تحقق جزءاً مهماً من مبادئ المساواة والعدالة بين العاملات في القطاعين العام والخاص، وتضمن توفير مساحات أمان إضافية للعاملات، وتسمح لأولئك اللواتي يعملن في القطاع الخاص بالاستمرار في العمل بدلاً من الانسحاب المبكر منه». وتشير إلى أهمية منع الاستغناء عن المرأة الحامل، «ففي السابق كان أصحاب عمل يستغنون عن السيدات في الأشهر الأولى للحمل، والتعديل الخاص بهذه المسألة في مشروع القانون الجديد يُنهي هذا الانتهاك الذي كانت تتعرض له المرأة الحامل».

بدوره، يقول رئيس المركز الأردني لحقوق العمل ووكيل وزارة العمل السابق، حمادة أبو نجمة، لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة الجديدة يجب أن توقف مشروع القانون الجديد للعمل، وتتشاور مع أصحاب العمل وممثلي العمال ومؤسسات المجتمع المدني المعنية، خاصة أن اتحاد العمال ومنظمات للمجتمع المدني طالبت بعرض مشروع القانون على مجلس النواب، وإبقاء العمل بالقانون القديم». ويرى أن «الإغراء الذي وضعته الحكومة السابقة من خلال الحديث عن زيادة إجازة الأمومة هدف إلى كسب ود الناس من أجل تمرير خمس مواد خطرة. وتكرر هذا الأمر مرات، علماً أن النصوص الخاصة بالمرأة العاملة لا تطبق أحياناً».

تأثيرات سلبية

يرى رئيس المركز الأردني لحقوق العمل حمادة أبو نجمة أن «تكريس التوجه إلى إنهاء خدمات العاملين سيتسبب في تأثيرات سلبية قد تمتد إلى الاقتصاد والمجتمع كله، فعلى الصعيد الاقتصادي سيزيد ذلك معدلات الفصل وبالتالي عدم الاستقرار في سوق العمل، ويخلق توترات في علاقات العمل، ويرفع معدلات البطالة».

تحقيق

العدد الكبير وغير المسبوق للنازحين في لبنان وعدم توفر ما يكفي من مراكز نزوح وبيوت للإيجار بسبب غلاء الاسعار دفعا بجزء من النازحين الى الشوارع، ما أثار نقاشاً حول دور المساجد في هذا الإطار

نازحون على الطرقات

دور عبادة لا تؤوي المهجّرين

بيروت ـ **سارة مطر**

أثارت أزمة النزوح غير المسبوقة في لبنان جراء التصعيد الإسرائيلي منذ 23 سبتمبر/ أيلول الماضي تساؤلات بين الناشطين ورؤاد مواقع التواصل الاجتماعي بشأن العائلات النازحة التي افترشت الشوارع والأرصفة لأيام عدة. وتداول مغرّدون صوراً لمطاعم وملاهٍ ليلية فتحت أبوابها لاستقبال النازحين وأطفالهم وأثبت أصحابها إنسانيتهم، في حين لم تُفتح أبواب الجوامع والحسينيات، على حد قولهم. وفي حين يؤكد المعنيون في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى لـ«العربي الجديد» أن كل مؤسساته مفتوحة للنازحين، بما فيها الحسينيات، «تتفاوت المسألة بحسب تقدير كل بلدية أو اللجان المحلية». ويقول القائمون على دائرة الأوقاف الإسلامية في لبنان إن «الجوامع ليست فنادق أو مراكز إيواء». وبينما تمكّن بعض النازحين من تدبير أنفسهم ولو في ملعب مكتظ في مدارس بيروت أو حتى بيت مهجّر، لا يزال آخرون في العراء أو في مواقف مفتوحة، يتوسّلون سقفاً يؤويهم وينهي مأساة تشرّدهم منذ أسابيع، سواء في مبنى العازارية (وسط بيروت) أو على طول الكورنيش البحري في العاصمة وخارجها. وكان عدد منهم يفترش سابقاً ساحتَي الشهداء ورياض الصلح (وسط بيروت)، بعدما عجّزت خطة الطوارئ الوطنية عن إيجاد ملاذٍ آمن لهم.

صندوق الزكاة

يوضح المدير العام لصندوق الزكاة في لبنان الشيخ زهير كنج، في اتصال حديث لـ«العربي الجديد»، أن «مسألة فتح أبواب الجوامع تقع ضمن مهام دائرة الأوقاف الإسلامية، وليست من صلاحياتنا». ويقول: «منذ بدء أزمة النزوح، شكّلنا هيئة تنسيقية تضمّ نحو 14 جمعية خيرية وإغاثية، وتعمل كل جمعية ضمن اختصاصها في الإغاثة أو الرعاية الصحية أو الوجبات الساخنة وغيرها، كما ننسق مع خلية الأزمة في بلدية بيروت».

ويكشف أن «رئيس صندوق زكاة المئية (شمالي البلاد) فتح أربع مدارس خاصة تابعة له لإيواء النازحين، وكذلك فتحت مدرستان في عكار (شمالاً)، وبادر رئيس صندوق الزكاة في محافظة جبل لبنان إلى فتح مدارس عديدة في المنطقة، وتقديم المساعدات للنازحين من القرى والبلدات، وقد زوّدناه كصندوق الزكاة في بيروت بمائة حرام شتوي و35 حصة غذائية. وفي البقاع، فُتح عدد من المدارس الرسمية لإيواء النازحين ومساندتهم بفضل جهود صندوق الزكاة في المحافظة. وساهم صندوق زكاة محافظة بعلبك ـ الهرمل (البقاع) في دعم النازحين الموجودين في مدرستين رسميتين.

باختصار، ساهم صندوق الزكاة في لبنان بفتح ودعم نحو 30 مدرسة رسمية وخاصة في كل المناطق اللبنانية لإيواء النازحين، لم تكن مُدرجة ضمن خطة الطوارئ الوطنية».

ويشير كنج إلى أنهم ساهموا في «دعم بعض الجمعيات من أجل توفير الوجبات الساخنة للنازحين»، ويتحدث عما بذلته فريقهم الميداني من «جهود لتحديد مجالات الدعم والمساندة، لا سيما للفئات غير المشمولة بالدعم لغاية تاريخه، مثل مساعدة النازحين الذي لجأوا إلى منازل أقاربهم أو أصدقائهم أو الذين استأجروا البيوت أو الغرف، وهم إيواء، إنها مسؤولية الدولة. لذا، نتمنى على وسائل الإعلام تفهّم الموضوع على حقيقته، وعدم إلقاء اللوم علينا، فإن تصرفاتنا تابعة من المنطق والشرعية والعقلانية».

مؤسّسات المجلس الشيعي مفتوحة للنازحين

بدوره، يقول المستشار الإعلامي لرئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وأصف عواضة، لـ«العربي الجديد»، إنه منذ اللحظة الأولى لأزمة النزوح، سارع المجلس إلى تشكيل خلية طوارئ بإشراف نائب رئيس المجلس الشيخ علي الخطيب، تضمّ عدداً من الفعاليات وموظفي المجلس. يتابع: «اجتمعت هذه الخلية على الفور، واتخذت العديد من الخطوات التي نفذت على النحو الآتي: فتح فروع الجامعة الإسلامية، خصوصاً في منطقة خلدة (عند المدخل الجنوبي للعاصمة) وبلدة الوردانية (جبل لبنان) لاستقبال النازحين، فضلاً عن فتح كل المؤسسات التابعة للمجلس الشيعي الأعلى بناءً على تعليماته. وأوصى بأنه ما من خط أحمر بشأن فتح أي مؤسسة من مؤسسات المجلس لتكون في خدمة النازحين، وهنا دور رؤساء البلديات واللجان المحلية في المناطق والقرى الشيعية، لناحية تقدير إن كان في الإمكان فتح هذه الحسينية أو هذا الجامع، وهل هناك من حاجة لفتح الحسينية أو الجامع. ووفق معلوماتنا، فإن العديد من الحسينيات والجوامع فتح أبوابه للنازحين في كثير من المناطق اللبنانية، مع الإشارة إلى وجود حسينيات وجوامع غير تابعة للمجلس وليست ضمن صلاحياتنا، إنما تعود للبلدية أو لأحد المتبرعين أو المغتربين».

يضيف: «لكن أزمة النزوح جاءت دفعة واحدة، بحيث فُجّر نحو مليون ومائتي ألف نازح، وهذا الأمر أكبر من طاقة أي بلد بحكومته ومؤسّساته وهيئاته. وقد حصل بعض الارتباك خلال الأسبوع الأول، لكن الأمور بدأت تنتظم شيئاً فشيئاً، ولن يبقى أي نازح في الشارع. ويستحق اللبنانيون بجميع فئاتهم الشكر على استضافة عدد هائل من النازحين». ويشير إلى أن «خلية الطوارئ التقت عدداً كبيراً من رؤساء وممثلي الجمعيات والهيئات الخيرية لتنسيق عملية توزيع المساعدات. كما قامت وفود من الخلية بزيارة مراكز النزوح ومتابعة أوضاع النازحين ورصد حاجاتهم. وقد أعدّت بيانات بشأن النازحين في شتى المناطق. هذا، واعطى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى توجيهاته للعلماء ورجال الدين في كل المناطق لمتابعة شؤون النازحين. ويواصل العلامة الخطيب اتصالاته على المستويين الرسمي والسياسي والروحي من أجل تنسيق شؤون النزوح والوضع العام، خاصة مع رئيسي مجلس النواب والحكومة والقيادات الروحية». ويوضح المستشار الإعلامي لرئاسة المجلس أن «العلامة الخطيب كان من أول المبادرين لعقد القمة الروحية في مقر البطريركية المارونية في بكركي (شمال بيروت)، فموقفه واضح، وهو يؤكد أنه على الرغم من حجم المعاناة، لن نرفع الراية البيضاء أمام العدو الإسرائيلي مهما كان الثمن». ويكشف عواضة أنه «كان من المفترض أن تصل إلى المجلس الشيعي مساعدات من العراق وإيران، لكن العدو الإسرائيلي أغلق الطرقات البرية والبحرية والجوية أمام هذه المساعدات. وكانت العتبة العباسية في العراق قد أرسلت 16 شاحنة مساعدات للمجلس، لكن هذه الشاحنات توقفت في سورية بسبب الحصار».

المطاعم والملاهي الليلية

في المقلب الآخر، برزت أسماء بعض المطاعم والملاهي الليلية التي فتحت أبوابها لإيواء النازحين، ومن ضمنها مطعم المختار في بلدة جنسنايا (شرق مدينة صيدا في الجنوب) الذي فتح أبوابه فور بدء موجة النزوح الكبيرة. ويقول صاحب المطعم جهاد يوسف، لـ«العربي الجديد»: «استقبلنا على مدى الأيام الأربعة الأولى للنزوح نحو 750 نازحاً وقدمنا لهم الطعام والإيواء، كما ساهمنا في توزيع الطعام على نحو سبعة آلاف نازح من عابري السبيل، وذلك قبل أن يشتد القصف لاحقاً ويطاول البلدات المحيطة بالمطعم». أما القائمون على إدارة الملهى الليلي «سكاي بار» في وسط بيروت، الذي استقبل عشرات النازحين، فقد فضّلوا وقف التطرق إلى مبادرتهم في الإعلام، باعتبار أن «الهدف من المبادرة إنساني محض».

من جهتها، تأسف النازحة من الضاحية الجنوبية لبيروت مراكز صوان لاستمرار معاناتها رفقة عائلتها وعائلات أخرى. وتقول لـ«العربي الجديد»: «ننام في موقف مفتوح في مبنى العازارية (وسط بيروت) منذ 17 يوماً، ولم نحصل سوى على فرشتين ووسادة وحرام شتوي واحد من قبل صاحب الموقف، علماً أننا أحد عشر شخصاً، ولم تزرنا أية جمعية خيرية ولم نستلم أي مساعدة من أية جهة إلى الآن. نعاني البرد والجوع والعطش، ولا نعرف ماذا سيحل بنا في الأيام المقبلة».

خيمة على الكورنيش البحري لبيروت (حسين بيضون)

1,340,000
هو عدد النازحين الذين هجّرتهم آلة الحرب الإسرائيلية في لبنان، بحسب البيانات الرسمية الأخيرة.

«الفاخورة»: قطر تمنح الناجين من حرب غزة أملاً

يهدف برنامج «الفاخورة» القطري إلى تعزيز الحقّ في التعليم في النزاعات وما بعدها. وشباب قطاع غزة المنكوب من الذين احتضنهم البرنامج والمؤسسة

الدوحة ـ **اسامة سعد الدين**

تخصّص مؤسسة «التعليم فوق الجميع» في قطر جهودها لإيجاد حلول عملية من أجل توفير الدعم الإنساني للفلسطينيين في قطاع غزة، الذي يتعرّض لحرب إبادة جماعية يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من عام. وقد نفّذ برنامج «الفاخورة»، أحد برامج «التعليم فوق الجميع»، إجراءات مشهودة لتوفير التعليم للطلاب في داخل القطاع المحاصر والمستهدف، وكذلك لهؤلاء الذين أُجلوا إلى الدوحة. فقد نجحت قطر في إجلاء أكثر من 1500 شخص من قطاع غزة إلى الدوحة، وتعمل مؤسسة «التعليم فوق الجميع» على تمكين الأسر التي وصلت من إنشاء مشاريع صغيرة مدرّة للدخل، وتوفير منح دراسية للوافدين من القطاع حتى يتمكّنوا من الالتحاق بالمدارس والجامعات. وتعرض «العربي الجديد» قصّتَي إبراهيم وحنين اللذَين دعمتهما مؤسسة «التعليم فوق الجميع» في قطر، إلى جانب قصة ابتهال التي دعمتها في قطاع غزة.

إبراهيم وحنين... رحلتا تفاؤل من غزة إلى قطر

الشاب الفلسطيني إبراهيم قديح (21 عاماً) نجى من صاروخ إسرائيلي في خلال الحرب على قطاع غزة، الأمر الذي أدّى إلى بتر ثلاثة من أطرافه؛ اثنان سفليّان وثالث علوي. يخبر: «وصلت إلى قطر في 22 فبراير/ شباط 2024، بعد رحلة طويلة وشاقة. وعند وصولي، وُضعت في مستشفى خاص لنحو شهر من الزمن، وخضعت لعمليات جراحية عدّة. وبعد خروجي من المستشفى، انتقلت إلى مجتمع الثمامة السكني المخصّص لصابي غزة الذين تستضيفهم قطر». يضيف: «شعرت بتحسّن كبير على الصعيدَين النفسي والجسدي، والتحقت بدورات لتعلم اللغة الإنكليزية وكتابة القصص والتصوير، وقد ساعدني ذلك في تطوير مهارات جديدة واستعادة شعوري بالاستقلالية بالإضافة إلى الإنجاز».

ويشار أوضاعه قبل الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ أكثر من عام، يخبر إبراهيم وهو من مدينة خانيونس جنوبي القطاع: «كنت أدرس التمريض في جامعة الأزهر بمدينة غزة (شمال)، وأنهيت عامَين دراسيَّين من أصل أربعة قبل بدء الحرب. كنت أطمح دائماً بالوصول إلى القمّة وتحقيق أحلامي، وكنت الأول في التمريض على دفعتي، وكانت لديّ آمال كبيرة لمستقبل مشرق. أمّا قطاع غزة فكان، على الرغم من الحصار والظروف الصعبة، مكاناً مليئاً بالأمل والتحدّي».

وفي السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بدأت الحرب على قطاع غزة، وتوقّفت الدراسة في كلّ جامعات القطاع، قبل تدمير تلك المنشآت التدريسية، وصار التعليم مستحيلاً. فنزح إبراهيم من منزله هرباً من صواريخ وقذائف قوات الاحتلال الإسرائيلي، لكنّه تعرّض في العاشر من ذلك الشهر إلى قصف عشوائي، مع سقوط صاروخ بوزن طنّ حيث كان موجوداً. فأصيب بجروح بليغة أدّت إلى بتر ثلاثة من أطرافه، ووجد نفسه في حالة حرجة. نُقل الشاب الفلسطيني إلى مجمّع ناصر الطبي في خانيونس، جنوبي قطاع غزة، وبقي هناك حتى بداية نوفمبر/ تشرين الثاني الذي تلى، قبل أن يُنقَل إلى مستشفى العريش في شمال سيناء بمصر، حيث أُجريت له 40 عملية جراحية. بعد ذلك، انتقل إلى مستشفى السلام التخصصي في القاهرة، ثمّ إلى قطر في 22 فبراير/ شباط الماضي.

في مجمّع الثمامة السكني في الدوحة، بدأ ابن خانيونس يتكيّف مع حياته الجديدة، باحثاً عن فرص لاستكمال تعليمه، علماً أنّه انضمّ إلى مجموعة خاصة بسكان المجمّع على تطبيق واتساب. ويروي إبراهيم أنّ «أحد أفراد المجموعة أرسل رابطاً للتسجيل في منحة الفاخورة التابعة لمؤسسة التعليم فوق الجميع، فتساءلت: كيف يمكنني التقديم وأنا فاقد لثلاثة أطراف؟ كنت أخشى أن يُرفَض طلبي بسبب وضعي الجسدي، فأحرج بالتالي. شاركت عائلتي وأصدقائي مخاوفي، فدعموني وأفادوني بأنّ القبول أو الرفض لا يأتي بناءً على مظهري». وبعد تقديمه على منحة «الفاخورة»، تلقّى إبراهيم اتصالاً يحدّد له موعداً لمقابلة، فكانت نقطة تحوّل في حياته، بحسب ما يقول. ويوضح: «تعاملوا معي باحترام وتقدير، وأثبتُّ لهم أنّ إرادتي وقوة عزيمتي أكبر من أيّ تحدٍ جسدي». وبعد حصوله على المنحة، يقول إبراهيم: «شعرت بأن أبواباً جديدة بدأت تفتح أمامي، وقرّرت متابعة دراستي».

بدورها، استفادت الشابة الفلسطينية حنين، التي كانت قد وُلدت ونشأت في قطاع غزة، من برنامج «الفاخورة» في قطر. هي شهدت كيف دمّرت آلة الحرب الإسرائيلية جامعتها، وحالفها الحظ بالانتقال إلى قطر، بدعم من أقاربها الذين يقيمون في هذه الدولة الخليجية. وهناك، حصلت حنين على منحة دراسية من برنامج «الفاخورة» لتلتحق بـ«جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا» من أجل الحصول على بكالوريوس العلوم في العلاج التنفسي. تقول حنين إنّ هذه المنحة كانت «ضوءاً في نهاية نفق مظلم، وبفضلها انتقلت من العيش في حالة من الخوف إلى القدرة على تحقيق أحلامي». ومع استئنافها دراستها بعد فترة من الانقطاع، أصبحت حنين من جهتها «نموذجاً للإصرار والأمل». وتخطط حنين لمواصلة دراستها، من أجل الحصول على شهادة الماجستير والمساهمة في توفير علاج للمرضى وتوظيف كلّ ما سوف تتعلّمه لخدمة المجتمع.

ابتهال وجمعية إنقاذ مستقبل الشباب في غزة

في سياق متصل، نقل القسم الإعلامي في برنامج «الفاخورة» قصة شابة فلسطينية تطوّعت لخدمة المجتمع في قطاع غزة. وأشار إلى أنّ ابتهال شرّاب، البالغة من العمر 29 عاماً، وقفت في خانيونس (جنوب) على أنقاض نزوحها الخامس، مدفوعة بالأمل والعزيمة. وهي متطوعة ومنسّقة لمجالس الشباب في «جمعية إنقاذ مستقبل الشباب»، في حين أنّها مدرّبة مع «المنظمة الدولية للشباب» قد قادت في الأعوام الماضية، مبادرات شبابية ومجتمعية عدّة. وتقول ابتهال: «أنشأنا مساحة آمنة للأطفال في أحد مخيمات النزوح»، وهو «مكان يمكنهم فيه التعلم واللعب بعيداً عن فوضى الحروب والهجمات. وأطلقنا على هذه المساحة اسم الجيل الجديد». ولم تقتصر مبادرتها على توفير الترفيه فحسب، إنّما منحت الأطفال بعضاً من شعور الحياة الطبيعية وتعزيز الصمود وروح المجتمع على المدى الطويل.

وتقرّ ابتهال بأنّ التطوّع لم يكن خياراً سهلاً في البداية، إذ «في اليوم الأول الذي فتحنا فيه الصفوف التعليمية، بكى الأطفال عندما رأوا الفصل الدراسي مجهّزاً بالكراسي والطاولات، وهم يمسكون الأقلام مجدداً. كان ذلك تذكيراً قوياً بما فقدوه وما نحاول استعادته». وتنظر ابتهال إلى المستقبل بأمل، وتطمح إلى توسيع مبادرتها لتصل إلى مزيد من الأطفال وإنشاء مزيد من المساحات التعليمية. وتلخّص رسالتها: «تستحق الحياة بكلّ معانيها».

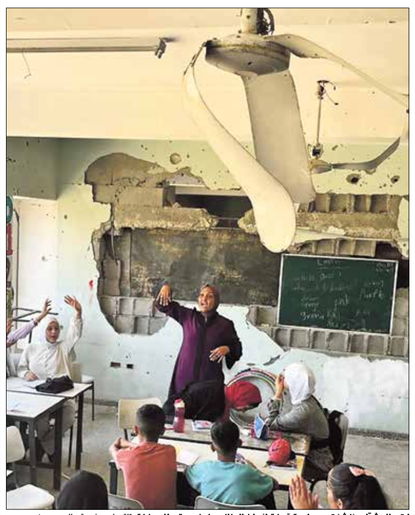
ابتهال شرّاب أنشأت مساحة آمنة لأطفال نازحين في قطاع غزة (التعليم فوق الجميع)

استيطان كفر الديك للسيطرة على الجبال المشرفة على الساحل الفلسطيني

لكفر الديك الواقعة غرب سلفيت، شمال الضفة الغربية، أهميتها لدى المستوطنين والاحتلال الإسرائيلي لكونها تعد شرفة إسرائيل على الساحل الفلسطيني، لتزداد البؤر الاستيطانية وبالتالي هدم بيوت الفلسطينيين

فلسطينيون يتظاهرون ضد المستوطنين (معصم الربضاوي/ الأناضول)

رام الله ـ **جهاد بركات**

أراد الفلسطيني سميح الناطور أن يؤمن لأسرته وأطفالها منزلاً يعيشون فيه بشكل مستقل، فهو وأسرته الصغيرة يقطنون في منزل والديه في بلدة كفر الديك، غرب سلفيت، شمال الضفة الغربية. قبل ثلاث سنوات، بنى منزلاً مستقلاً في الأرض التي يمتلكها غرب بلدته، لكن سرعان ما وصله إخطار من سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم المنزل، إلى أن هدم فعلياً يوم الثلاثاء في 15 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

عام 2021، توقف الناطور عن مواصلة العمل في المنزل بسبب التطورات في قضية منزله في مؤسسات ومحاكم الاحتلال، وكان قد بنى طابقين، وأكمل تشطيب الطابق العلوي المسمى «الروف»، وبقي الطابق الأرضي الرئيسي الذي لم يقسم إلى غرف ويستكمل تشطيبه، ليستخدمه مزرعة لتربية الدجاج. الناطور على هذا الحال منذ ثلاث سنوات، لا يترك منزله لعله يثبت حقه ببقائه، إلى أن أقام مستوطن بؤرة استيطانية قبالة بيته قبل عشرة أشهر تقريباً، وسط تسارع إقامة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، وهي واحدة من 29 بؤرة أقيمت بعد بدء العدوان على غزة. كان لهذه البؤرة الرعوية التي يوجد فيها معظم الوقت مستوطن واحد الأثر الكبير على الناطور وعلى كل المنطقة التي يوجد بيته فيها. فالمضايقات لم تتوقف، وتشمل الاعتداءات على المزارعين ومحاولة جعل وجود الناطور في بيته أمراً مستحيلاً، لكنه صمد بمساعدة عدد من أبناء بلدته الذين تعاونوا على إقامة مزرعة للدجاج في الطابق الأرضي.

ثبت الناطور رغم كل المضايقات، والتي كان آخرها إغلاق الطريق إلى بيته، إذ وضع المستوطن قبل أسابيع حجارة كبيرة وأساتراً ترابياً لمنع المركبات من الوصول بيته، لجأ إلى جيش الاحتلال واستغلال القوانين من أجل هدم المنزل في نهاية المطاف باستخدام جرافتين عسكريتين. فبعد فشل عنف المستوطن، كرس جيش الاحتلال نفسه لخدمته وخدمة أهدافه، ومن ورائها أهداف الحركة الاستيطانية المتنامية في المنطقة وفي مناطق الضفة الغربية بشكل عام.

تقع هذه المنطقة التي كان يقيم فيها الناطور غرب كفر الديك. ويؤكد الناشط ضد الاستيطان فارس الديك، لـ«العربي الجديد»، أنها المتنفس الوحيد لها. ففي الناحية الشمالية الغربية مستوطنات وشارع استيطاني رئيسي يمنع أي تمدد للبلدة إلى ذلك الاتجاه، وفي الجنوب أرض منحدرة صعبة التضاريس. في تلك المنطقة متنزه طبيعي للبلدة خصوصاً في الربيع، ومناطق رعوية، وأراض مزروعة بالزيتون، أصبحت أخيراً شبه محرمة على الأهالي، وقد تعرض عدد من الرعاة والمزارعين، بحسب الديك، لاعتداءات المستوطنين أكثر من مرة، وكانت قد قُضمت من أراضيهم مساحات واسعة لإقامة شارع بطول كيلومتر ونصف الكيلومتر لربط البؤرة الرعوية الجديدة بأقرب مستوطنة.

هذه البؤرة الجديدة سيطرت عملياً بقوة سلاح المستوطن، وبمساعدة جيش الاحتلال له، على ثلاثة جبال، تشكل قرابة ألفي دونم. أما مساعدة جيش الاحتلال لهذا المستوطن، فهي تحصل بشكل سريع كلما استدعاه. ففي إحدى المرات اعتقل الجيش لمدة يومين مزارعاً كان مع زوجته في أرضه، بحجة منع الوجود في المنطقة من دون تنسيق مسبق مع جيش الاحتلال. وتشكل البؤرة الجديدة إضافة إلى بؤرة أخرى غير بعيدة، وأربع مستوطنات في المنطقة الشمالية والشمالية الغربية، ومنها مستوطنة بروخين التي تؤوي من يسمون بفتية التلال، منطقة واسعة تشرف على الساحل الفلسطيني وضمنه مطار اللد. وهناك مستوطنة كبيرة اسمها بدوئيل، يقول الديك إن رئيس وزراء الاحتلال السابق أرئيل شارون زارها في ثمانينيات القرن الماضي، وقال إنها «شرفة إسرائيل» لإطلالتها على الساحل. ووضع المستوطنون لافتة عند مدخل المستوطنة كتب عليها «شرفة إسرائيل».

هذا المنزل هدم بحجة عدم حصول صاحبه على رخصة بناء، لكن وجوده في منطقة مصنفة «ج» وفقاً لاتفاق أوسلو، يعني أنه لا يمكن عملياً الحصول على رخصة، ففي من المفترض أن تستصدر من سلطات الاحتلال وفقاً لتوزيع المسؤوليات في الاتفاقية. فالمنطقة «أ» تتبع أمنياً وإدارياً للسلطة الفلسطينية، والمنطقة «ب» تتبع أمنياً للاحتلال وإدارياً للسلطة الفلسطينية، والمنطقة «ج» تتبع أمنياً وإدارياً لسلطات الاحتلال التي لا تصدر تراخيص لإبقاء المنطقة «ج» فارغة من البناء الفلسطيني في حين تتاح للبناء والتوسع الاستيطاني.

الوجود الفلسطيني ممنوع بالمنطقة من دون تنسيق مع الاحتلال

29 بؤرة استيطانية جديدة بالضفة الغربية منذ بدء العدوان على غزة

إلى المنزل، وأصبح يضطر إلى السير على الأقدام قرابة 450 متراً بعد ركن مركبته في كل مرة يريد فيها الوصول إلى بيته. وكان يوصل الأعلاف للدجاج بصعوبة بالغة، إما سيراً على الأقدام أو باستخدام حمار. وبعدما فشل المستوطن بإبعاد الناطور عن